مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 221-241

رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية في حل القضية الكردية في تركيا

أ.م.د.عماد نعمة العبادي
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ
emadalabadi.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

ان حزب الشعب الجمهوري الذي اسسه مصطفى كمال اتاتورك عام 1923 والكماليين والمؤسسة العسكرية التركية ، كانت جميعها قد نصبت نفسها حارساً على المبادئ التي جاء بها مصطفى كمال أتاتورك والأسس التي بنى عليها جمهوريته، فكان تاريخ تركيا الحديث قائم على ممارسة إنكار التنوع القومي والديني والثقافي وصهر كل المكونات غير التركية وإقصاء كل من يدافع عن ما سبق تحت شعار العلمانية والتحديث والعصرنة والحفاظ على أسس ومبادئ مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك. ثمة عوامل وأبعاد وأسباب كثيرة تجعل المرء يعتقد بأن ما يجري بشأن القضية الكردية في تركيا، بين الزعيمين طيب رجب أردوغان وعبد الله أوجلان لن يختلف كثيرا من حيث النتيجة عن ما جرى بين مصطفى كمال أتاتورك والهيئة الكردية قبل نحو أقل من قرن، مع الفارق في الأسلوب والظروف. نظراً لأن ما قام به مصطفى كمال أتاتورك بعد عقد معاهدة لوزان وإلى حين وفاته عام 1938، شكل أسوء مرحلة في تاريخ العلاقة بين الحكومة التركية والقيادات الكردية، فلم ينقلب على وعوده بشأن الحقوق القومية الكردية فحسب، بل أرتكب سلسلة من المذابح والمجازر ضدهم، وهي جرائم إبادة عرقية بكل معنى الكلمة فما إن حصل على دعم الغرب له، حتى بدأ بإعلان إلغاء صيغة الدولة الإسلامية للحكم، وتنصل ليس من معاهدة سيفر فقط، بل حتى من ما جاء في بنود معاهدة لوزان بخصوص الأكراد وباقي الأقليات. وهو ما دفع بالزعيم الكردي الشيخ سعيد بيران إلى إعلان ثورته ضد حكومة مصطفى كمال أتاتورك في عام 1925 والذي سرعان ما قمعها بشدة ومن ثم اقدم على اعدام كبار قادتها بمن فيهم الشيخ سعيد بيران.

في ظل ممارسة الحكومات التركية المتعاقبة للقمع الدموي ، واصرارها على سياسة الإنكار والإقصاء للقوميات الأخرى وخصوصا الكردية، ولد حزب العمال الكردستاني عام 1978 من رحم اليسار التركي حاملاً شعار تحرير وتوحيد كردستان، والذي اتخذ طريق الكفاح المسلح ضد الدولة التركية لتحقيق أهدافه تلك، والتي استمرت لعقود طويلة، وخلفت أكثر من 45 ألف قتيل من الجانبين، وآلاف جرائم القتل والاغتيالات التي سجلت ضد فاعل مجهول، وتدمير أكثر من خمسة آلاف قرية كردية، والتي ساهمت بإيجاد شرخ اجتماعي هائل بين أبناء الوطن الواحد الأكراد والأتراك، ورصد موازنات حربية هائلة تجاوزت خمسمائة مليار دولار، واسهمت بتوتر في علاقات تركيا مع كل دول الجوار، واتهام الدفاع عن أبسط المطالب الكردية بالإرهاب، وعندما تأكد للجميع استحالة حل القضية الكردية عسكرياً، كانت تلك المحاولات السلمية التي بدأت من عهد الرئيس التركي توركتت أوزال وعبد الله أوجلان ، والذي تمخض التوصل الى أول وقف لإطلاق النار من جانب حزب العمال الكردستاني في عام 1992. لتعقبها محاولات أخرى ببين الطرفين، الا ان جميعها انهارت لعدم وجود نية حقيقية لانهاء الصراع. واستمر الحال على ما هو عليه حتى اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني في عام 1999، ومن ثم مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة زعيمها رجب طيب اردوغان في عام 2002 الذي انتهج خطوات مغايرة عن الحكومات التركية السابقة بالتعامل مع

القضية الكردية في داخل تركيا، بموجب رؤية جديدة، والتي استندت على اجراء مفاوضات مباشرة مع عبد الله اوجلان من داخل سجنه للتوصل الى حل سلمي للقضية الكردية وصولا الى تحقيق نهضة اقتصادية شاملة، مشروطة بتحقيق الامن والاستقرار في البلاد وكاد ان ينجح في مسعاه، الا انه سرعان ما اصطدم بعقبات ومعوقات كثيرة سواء كانت داخلية او إقليمية او حتى دولية ، ساهمت جميعها في اجهاض التوصل الى حل سلمي لانهاء القضية الكردية، لتعود من جديد لغة السلاح والعنف بين الطرفين، والتي ضلت مستمرة لغاية الان.

الكلمات المفتاحية : حزب العدالة ، الاكراد ، اوجولان ، اردوغان .

المقدمة:

منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ومروراً بحرب التحرير التركية بقيادة الكماليين، والتي اسفرت عن قيام الجمهورية التركية في عام 1923 والقضية الكردية في تركيا لم تجد حلا نهائيا من قبل الحكومات المتعاقبة. ويعود ذلك الى غياب الثقة بين الحكومة من جهة والقادة الاكراد من جهة أخرى. فضلا عن ما رافقها من تعقيدات كان من ابرزها سياسة الانكار والاقصاء والعنف المتبادل والتي كانت الصفة الدائمة لها.ناهيك عن أيديولوجية الكماليين التي نشأت على مبدأ القومية التركية وانكارها لثقافة التعدد القومي في تركيا وعدم الاعتراف بالحقائق الاجتماعية والتاريخية للاكراد في جنوب شرق تركيا والذين يبلغ عددهم ما يقارب (15) مليون . واطلق عليهم تسمية (اتراك الجبل) بدل الاكراد ومنع عنهم استخدام لغتهم ومصادرة ثقافتهم، مما أدى الى قيامهم بالكثير من الثورات ضد حكومة انقرة التي لم تستطيع اخمادها بقوة السلاح طيلة العقود الماضية. وحال وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في عام 2002 سعى الى إيجاد حل للقضية الكردية من خلال الشروع بمفاوضات مباشرة مع عبد الله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني للتوصل الى تسوية وفق رؤية حزب العدالة والتنمية القائمة على تحقيق الامن والاستقرار والسلام الداخلي وتحقيق النهوض الاقتصادي الشامل في البلاد. رغم ذلك واجهت تلك الخطوة عقبات ومعوقات كثيرة ، والتي من ابرزها إصرار التيار القومي على عدم الاعتراف بالحقوق السياسية والثقافية للاكراد، فضلا عن التدخل الخارجي الإقليمي والدولي، الذي كان له دورا في عدم التوصل لتسوية شاملة مما أدى الى تجدد اعمال العنف والاقتتال بين الطرفين. قسم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية ، كان عنوان المبحث الأول (أوضاع الاكراد في تركيا في ظل حكم الكماليين) والمبحث الثاني بعنوان (إجراءات حكومة طيب رجب اردوغان وحزبه لحل القضية الكردية) اما المبحث الثالث فقد حمل عنوان (العقبات والمعوقات المؤثرة في حل القضية الكردية في تركيا). اعتمد البحث على مصادر عديدة متنوعة عربية واجنبية أدرجت جميعها في قائمة المصادر.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 221-241

المبحث الاول
أوضاع الاكراد في تركيا في ظل حكم الكماليين

يشكل الاكراد غالبية السكان من مناطق جنوب شرق تركيا، حيث يستوطنون في ولايات (اديمان، أكري، بنكول، بدليس، دياربكر، ليازيك،وباتمان) فضلا عن ولايات(غازي عينتاب، ملاطية، فارس،سيواس،ارضروم، وكونيا) وذلك استنادا الى بعض التقديرات لعدم وجودالاحصائيات الدقيقة .[1] وتقدر مساحة تلك المناطق ذات الغالبية الكردية ب(194) الف كم والتي تشكل ربع مساحة تركيا البالغة (780) الف كم ورغم ذلك فأن الحكومات التركية المتعاقبة ، لم تعترف بوجودهم كقومية منفصلة في تركيا.وذلك لتخوفها من فقدان عمقها الاستتراتيجي المهم لأمنها القومي فضلا عن الموارد المائية ومواد الخام التي تحتويها تلك المناطق في حال قيام كيان كردي مستقل عن البلاد والذي سوف يؤدي الى اقتطاع (19) ولاية من اجمالي الولايات التركية البالغ عددها (81) ولاية.[2]

عند قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 والتي شارك الاكراد فيها بالقتال ضد القوات العثمانية على امل الحصول على استقلالهم، سرعان ما انتابهم شعورا بالتشتت والإحباط بعد ان فشلت جميع تحركاتهم في تحقيق هدفهم بالاستقلال . [3] وتمخضت المفاوضات بين الحكومة التركية والدول المنتصرة في الحرب الى التوصل للتوقيع على معاهدة سيفر عام 1920 التي كانت أول معاهدة دولية أقرت بإقامة كيان كردي، إذ نصت في بنودها (62- 63- 64)على إقامة دولة كردية،[4] في مناطق كردستان. الا ان الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال اتاتورك وقفت وبمختلف الوسائل بشأن عدم تطبيقها وسعت الى وضع العراقيل امامها ورفضها نهائيا. وقد وصفها مصطفى كمال اتاتورك انه لو قدر تطبيقها فانها تعتبر " بمثابة انزال حكم الإعدام على تركيا" [5] . ونجح في الالتفاف عليها عبر عملية مزدوجة، ففي الداخل توجه إلى الأكراد وخاطبهم باسم الدين والأخوة والوحدة الوطنية لاقناعهم بإرجاء مطالبهم إلى مرحلة لاحقة بعد التعهد لهم بتحقيقها بعد استتباب الأوضاع في الدولة العثمانية المنهارة[6]، وبعد حصوله على موافقتهم توجه مصطفى كمال أتاتورك إلى الخارج ونجح في إقناع المجتمعين في مؤتمر لوزان بصرف النظر عن فكرة الاستقلال الكردي، وبدلا من ذلك تم إقرار الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد من خلال اعتماد صيغة قامت على التأكيد بأن تركيا هي للشعبين التركي والكردي ويتمتعان بحقوق قومية متساوية [7] ولهذا تضمنت بنود معاهدة لوزان الخاصة بتركيا عام 1923 الاعتراف بحقوق الأقليات الدينية التي كانت تعيش ضمن الدولة العثمانية مثل الأرمن والمسيحيون واليونانيون والارثوذكس واليهود وغيرهم [8] . في حين تجاهلت المعاهدة حقوق الأقليات العرقية والتي من ابرزها الاكراد. والتي لم يرد فيها الاشارة الى استقلال الاكراد اوعلى الأقل منحهم الحكم الذاتي [9] . سعى الكماليين بقيادة زعيمهم مصطفى كمال أتاتورك، عقب حرب التحرير بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في 11 تشرين الثاني 1918، الى عدم فقدان دولتهم الوليدة مزيداً من الأراضي بفعل الثورات القومية التي ساعدت على الإطاحة بالدولة العثمانية. وبدا لهم أن رابط الدين الذي قامت عليه الخلافة العثمانية لم يمنع المسلمين في مختلف أنحاء العالم من الثورة ضد الدولة، والمطالبة بالاستقلال عنها. لذا عمد مصطفى كمال أتاتورك إلى فرض نظاما صارما في تركيا الحديثة، قطع ما بين الدولة الجديدة وإرثها القديم، فجاء قرار الغاء الخلافة عام 1924، واستخدام الحروف اللاتينية، والنظام العلماني، ليصهر جميع المواطنين في الجمهورية التركية في بوتقة واحدة تشمل ثقافة وقومية ولغة واحدة، من أجل منع أي نزعة انفصالية قائمة على العرق أو الدين[10].

وبدا هذا التوجه القومي مفهوماً لدى الكماليين، لكنه لم يقنع أبداً الإسلاميين أو الأكراد الذين عدوا أن مؤسس الجمهورية وقائد حرب التحرير قد خدعهم، فهو لم يكشف لهم عن أي من خططه المستقبلية، عندما جال على مختلف المدن التركية، طالباً دعمهم له في حرب التحرير[11]. وقد شارك الأكراد في تلك الحرب، ظناً منهم أن الهدف هو تحرير دولة الخلافة، واحيائها من جديد، وليس قيام دولة جديدة على أنقاضها لا تعترف بوجود قومية كردية، حتى لو كان الأكراد يشكلون نحو 20% من سكانها. فقد تخلى جزء من الأكراد المتدينين عن دعم معاهدة سيفر، التي اشارت في بنودها الى منح الاكراد الاستقلال وقيام دولة كردية، من أجل المشاركة في حرب التحرير، على أمل عودة دولة الخلافة الإسلامية، لكنهم وجدوا أنفسهم محكومين بدولة قومية ترفع العلم التركي، ولغتها الرسمية الوحيدة هي التركية. وقد قامت بعض الثورات الكردية في جنوب شرقي تركيا منذ إعلان الجمهورية الحديثة عام 1923[12]، لكن الجيش استطاع قمعها جميعاً. وبقيت اللغة الكردية لعقود محظورة، سواء في التعليم أو حتى في الاستخدام اليومي، فلا صحف كردية ولا أغانٍ أو أشعار، وقد ساعد ذلك على صهر جزء مهم من الأكراد في المجتمع التركي، حتى بات شائعاً أن يبرز سياسي أو فنان أو رياضي يحظى بشهرة واسعة، رغم أنه من أصول كردية. فهؤلاء الذين اندمجوا في المجتمع التركي وجدوا مستقبلهم في الانتماء إليه، والتخلي عن ماضي آبائهم، خصوصاً أن معظم الأكراد الذين ولدوا وعاشوا في المدن الكبرى لم يتقنوا اللغة الكردية مطلقا[13]. قامت سياسة الجمهورية التركية الحديثة ومنذ تأسيسها في 29 تشرين الأول 1923 على فكرة انكار أي وجود لاية قومية في البلاد غير القومية التركية.[14] وتبنى مصطفى كمال أتاتورك نهجا سياسيا كان محوره إلزام انتماء الأقليات العرقية المختلفة في تركيا باللغة والثقافة التركية وكانت من نتائجه منع الأقليات العرقية في تركيا ومنهم الأكراد من ممارسة لغتهم في النواحي الأدبية والتعليمية والثقافية ومنعهم من تشكيل أحزاب سياسية. وان مجرد التحدث باللغة الكردية كان يعتبر عملا جنائيا.[15] وعملت الحكومة التركية على تبني سياسة التتريك تجاه الاكراد وذلك من خلال منع نشاطات المنظمات الكردية، وغلق مدارسهم ونواديهم. وعدم السماح بنشر الكتب والمجلات باللغة التركية، وحظر ارتداء الزي الكردي فضلا عن منع التحدث باللغة الكردية.[16] قوبلت محاولات مصطفى كمال أتاتورك بمسح الانتماء القومي بمواجهة عنيفة من قبل أكراد تركيا وبعض الأقليات الأخرى للدفاع عن وجودهم القومي، والذي أفضى الى قيام الشيخ سعيد بيران (1865 -1925) احد ابرز زعمائهم بثورة شاملة لنزع الحقوق القومية للأكراد والأقليات الأخرى بقوة السلاح ،والتي شملت (14) ولاية كردية مطالبة باستعادة الحقوق القومية لاكراد تركيا وإقامة الحكم الذاتي.[17] تقرر اعلان الثورة في يوم العيد القومي الكردي عيد نوروز 21 شباط 1925. والتي شارك فيها حوالي (600) الف من الاكراد إلى جانب حوالي (100) الف من الشركس والعرب والأرمن والاثوريين وفرضوا حصارا على مدينة ديار بكر ولكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على المدينة. وفي منتصف نيسان 1925 تم اعتقال الشيخ سعيد بيران مع عدد من قادة الثورة ونفذ حكم الإعدام فيه في 30 أيار من نفس العام[18]. بعد فشل الثورة شنت الحكومة التركية حملة اعتقالات وتصفيات واسعة في المناطق الكردية في تركيا وحسب ما جاء في مذكرات جواهر لال نهرو عن اعترافات حكومة أنقرة، فقد ذكر ان عدد القتلى الأكراد في تلك الأحداث قد بلغ مليوناً ونصف مليون[19]. لم تتوقف الثورات الكردية ضد مصطفى كمال أتاتورك، فبعد ثورة الشيخ سعيد بيران اندلعت في عام 1926 ثورة (آغري) بقيادة(الجنرال إحسان نوري باشا) الذي كان ضابطاً في الجيش العثماني والتي استمرت لغاية عام 1930 إلا أن مصيرها لم يختلف عن سابقتها خاصة بعد تطويقها من قبل قوات الجيش وفرض الحصار عليها في المناطق الجبلية والتي نجحت

بقطع الإمدادات عنها.[20] ثم ما لبثت ان اندلعت ثورة مدينة درسيم التي كان معظم سكانها من الأكراد العلويين عام 1938. وكان من أسباب قيامها قرار حكومة انقرة بتطبيق خطتها التي عرفت باسم (خطة اصلاح الشرق وحظر اللغة التركية) والتي بموجبها تم حظر استخدام اللغة الكردية في المدارس والمؤسسات الرسمية والأماكن العامة،ومعاقبة كل من يخالفها بغرامة مالية.[21] اضطر الجيش التركي الى استخدام الطيران الحربي والدبابات بكثافة للقضاء عليها، والتي أدى إلى مقتل نحو سبعين ألف كردي علوي وتشريد عشرات الآلاف حسب المصادر الكردية، فيما اعترفت تركيا بمقتل قرابة 14 ألف فقط.[22] وبعد إخماد ثورة درسيم قررت الحكومة التركية تغيير اسم المدينة إلى(تونجلي) فضلا عن إعلانها ان المدينة غير صالحة للسكن وإعلان حالة الطوارئ فيها والتي استمرت حتى عام 1946.[23] استمرت الحكومات التركية المتعاقبة على نفس النهج تجاه القضية الكردية، فقد كان مجرد تلفظ كلمة اكراد يعتبر عملا جنائيا. واطلق على الاكراد مصطلح (شعب شرق الاناضول)[24] فضلا عن اطلاق تسمية (اتراك الجبل)[25]عليهم ، فقد اعتبرت الدساتير التركية جميع مواطني تركيا اتراكاً. بعد ان تم صياغة بنودها على أساس مبدأ القومية وهي احدى المبادئ التي وضعها مصطفى كمال اتاتورك.[26] وللتأكيد على ذلك فقد علقت الشعارات على مداخل المدن التركية وفي ساحاتها الرئيسية ومنها العبارة التي نصها (أنا سعيد لأني تركي)، وبات عملا جنائيا كل من يتلفظ بكلمة اكراد، وان مصير كل من يتحدث عن الهوية الكردية أو يطالب بها الاعتقال أو النفي وحتى القتل[27]. كان عبد الله أوجلان ، زعيم حزب العمال الكردستاني(PKK) ، أول من دعا إلى استعادة الهوية الكردية، وتمييزها عن القومية التركية، بعد ان قاد حركة يسارية مسلحة والتي أشرت لبداية مرحلة جديدة من مراحل القضية الكردية في نضالها ضد نظام الدولة والوصاية العسكرية، التي قامت بقمع جميع التوجهات الآيديولوجية بعد قيام الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980، إذ تعرض معظم زعماء الحركات السياسية والآيديولوجية إلى الاعتقال والتعذيب المبرح في السجون والقتل على يد الانقلابيين[28]. مما أدى الى توقف نشاط حزب العمال الكردستاني ،نتيجة تبني الانقلابيين بقيادة الجنرال كنعان ايفرين تطبيق شعار(إعادة التطبيق العملي للاتاتوركية) والتي تهدف الى الحفاظ على الهوية التركية، ووحدة الامة التركية ووحدة أراضيها. وهي ردة فعل على تنامي النزعة القومية للاكراد في عقد السبيعنات.[29] رغم تلك الظروف وجد عبد الله أوجلان في العامل القومي الكردي ذخيرة قوية من أجل إذكاء حركته ومواجهة النظام الحاكم والوصاية من قبل المؤسسة العسكرية. وكان قيام الانقلاب العسكري وتداعياته عاملا مساعدا على توسيع نطاق حركته، وسرعة انتشار أفكارها وزيادة عدد المنتمين إليها، وخصوصا من العمال والفلاحين.[30]

كان من نتائج العصيان المسلح الذي قاده حزب العمال الكردستاني في 15 آب 1984 ، ضد حكومة انقرة ، والمطالبة باستقلال كردستان، حصوله على دعم سريع من عدد من الدول الإقليمية، مثل سوريا وإيران وروسيا، ودول غربية، لدرجة أن رئيس وزراء تركيا آنذاك توركت اوزال (1983 - 1989) فكر جدياً بقبول مطالب الحزب بمنح الاكراد حكما ذاتيا في جنوب شرقي تركيا، الامر الذي دفع البعض الى القول إنه دفع حياته ثمناً لهذا التوجه، حيث توفي بشكل غامض بعد أشهر من تواصله بشكل غير مباشر مع عبد الله أوجلان عبر وسطاء[31]. كان لبعض التدخلات الإقليمية دورا في عدم توصل الحكومة التركية إلى حل سياسي مع حزب العمال الكردستاني، والتي عملت على افشال محاولات وقف إطلاق النار، من خلال دفعها عناصر الحزب للقيام بهجمات مباغتة ضد القطعات العسكرية التركية. ومن الجدير بالذكر ان العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني اسفرت عن تدمير (3000) قرية كردية وتسبب في تشريد ما يقارب (400) الف كردي من ديارهم.

وفي عام 1991 فازت ليلى زانا بمقعد نيابي، وكانت أول امرأة كردية من كردستان تصل الى قبة البرلمان التركي، الا ان ذلك لم يمنع، وبعد مرور ثلاث سنوات أي في عام 1994 ، ان صدر بحقها حكم بالسجن لمدة 15 عاما بتهمة إلقاء خطابات تحرض الاكراد على الانفصال عن تركيا[32].

ازداد الاهتمام العالمي بالقضية الكردية في تركيا بعد العمليات المسلحة التي شنها حزب العمال الكردستاني في الثمانينيات مما حدى برئيس الوزراء التركي آنذاك توركت أوزال ولأول مرة أن يطلق رسميا كلمة الأكراد لوصف الشعب الكردي في تركيا . ومن ثم قراره الذي اتخذه عندما اصبح رئيسا لتركيا (1989- 1993) برفع الحظر الكلي باستعمال اللغة الكردية واستبداله بحظر جزئي[33]. والذي اعتبرذلك القرار تطورا جديدا في تعامل حكومة انقرة مع القضية الكردية.

تراجعت الحركة الكردية بشكل كبير بعد نجحت فرقة كوماندوس تركية في العاصمة الكينية نيروبي من اختطاف عبد الله أوجلان في 16 شباط 1999 واقتياده الى تركيا لمحاكمته بتهمة قيادة تمرد انفصالي ضد الدولة التركية والتي اسفر عن مصرع ثلاثين الف شخص وخسائر مادية تقدر بمليارات الدولارات. ووجهت محكمة امن الدولة تهمة الخيانة العظمى له والتي أصدرت حكم الاعدام عليه في 29 حزيران 1999. [34] والذي خفف في عام 2001 الى السجن المؤبد، وذلك بعد ان وافقت تركيا على توقيع بروتوكول بإلغاء عقوبة الإعدام والتي كانت احدى متطلبات سعيها للانظمام الى الاتحاد الأوربي.[35] كان التيار القومي المسيطرعلى تركيا في حينها، قد حرمها من انتهاز فرصة ذلك النصر العسكري الكبير، التي حققته الحكومة التركية من أجل التوصل الى ايجاد حل سياسي ينهي القضية الكردية ويسدل الستار عن حقبة طويلة من عدم الاستقرار الداخلي والذي كلف جميع الأطراف خسائر بشرية واقتصادية هائلة كان بالإمكان استثمارها لصالح تقدم تركيا ورخاء شعبها . وانتظرت تركيا حتى وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في عام 2002 لتبدأ مرحلة جديدة وبرؤية مختلفة جاء بها لحل القضية الكردية.

المبحث الثاني

إجراءات حكومة رجب طيب اردوغان وحزبه لحل القضية الكردية

حال وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة بعد فوزه الساحق في الانتخابات في عام 2002 وتشكيل حكومته التي سرعان ما طرحت نهجا جديدا لحل القضية الكردية في تركيا، عوضا عن الطريقة الأمنية التقليدية التي انتهجتها الحكومات السابقة في تعاملهم مع الاكراد. بعد اعتراف واقرار الحزب بوجود مشكلة عصية في تركيا بسبب الاخطاء السياسية للحكومات السابقة، والذي حان الوقت لايجاد حل نهائي لها. ولاجل ذلك تعهد الحزب بفتح صفحة جديدة اكثر ديمقراطية مع الاكراد.[36] فمن الناحية السياسية ادركت حكومة حزب العدالة والتنمية أنها من دون ايجاد حل للقضية الكردية لا يمكنها تحقيق اهدافها بأن تكون قوة إقليمية أو دولية واقتصادية مؤثرة، وأن تركيا لو كانت قد توصلت الى حلها داخلياً، كان باستطاعتها التحكم في شمال سوريا وشمال العراق، والضغط على إيران، وكانت قد نجحت ايضا في تحويل الأكراد من عدو إلى حليف. لكن التيار القومي المسيطر على مشاعر الأتراك كان يحول دون ذلك، لأن ثمن تحويل الأكراد إلى حلفاء، هو مطالبتهم بحكم ذاتي، والذي سيمهّد مستقبلاً للمطالبة بدولة مستقلة تنتزع نسبة كبيرة من أراضي الجمهورية التركية[37].

حرص حزب العدالة والتنمية ومنذ بداية تأسيسه في 14 آب 2001 على ضم الاكراد الى صفوفه من خلال برنامجه وأهدافه كونه حزبا ديمقراطيا وليس قوميا. وفي تصريح لزعيم الحزب طيب رجب اردوغان ذكر فيه ان حزب العدالة والتنمية هو الذي يمثل الاكراد وليس غيره اذ بلغ عدد النواب الاكراد (75) نائبا.[38]

استند حزب العدالة والتنمية في حل القضية الكردية الى ايدولوجيته التي استمدها من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الاوربية بموجب معايير كوبنهاكن الملزمة لتركيا للسماح لها بالدخول الى الاتحاد الأوربي. والتي تشمل سوقا اقتصادية مدمجة ومؤسسات ديمقراطية راسخة وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان وحماية الأقليات.[39] ولتحقيق تلك المتطلبات شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية في إيجاد حل حقيقي لها عندما قررت الغاء حالة الطوارئ عن ديار بكر، اكبر ولايات جنوب شرق تركيا في 30 تشرين الثاني 2002 والتي استمرت طيلة (15) عام الماضية.

فضلا عن الإجراءات السياسية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع القضية الكردية فقد كانت الإجراءات الاقتصادية التي تم العمل بها، قد اثبتت نجاحها والتي تمثلت بالإصلاحات الاقتصادية التي حسنت من المستوى المعيشي وإقامة المشاريع الاستثمارية والتي ساهمت بالاستقرار في المناطق ذات الغالبية الكردية ، والتي كانت اول البوادر الإيجابية التي لمسها المواطنيين الاكراد من حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة زعيمه رجب طيب اردوغان.[40]

في عام 2005 اقدم رجب طيب اردوغان رئيس الحكومة التركية آنذاك وتحديدا في 22 اب على زيارة غير مسبوقة الى مدينة ديار بكر ذات الغالبية الكردية، والتي اعتبرت تاريخية. وفي حديث له في حفل افتتاح مشروع الإسكان الجماعي، تطرق فيه الى القضية الكردية واصفا إياها"انها ليست مشكلة هذه الامة، بل هي مشكلة جزء من هذه الامة. كل بلد ارتكب أخطاء في الماضي فقد مرت كل دولة بأوقات عصيبة في الماضي، لقد وصلنا الى هذه الأيام من خلال المرور بالعديد من الصعوبات في دولة عظيمة ودولة قوية مثل تركيا، ولا يليق بالدولة العظيمة ان تتجاهل أخطاء الماضي، لهذا علينا ان نواجه الماضي والسير نحو المستقبل" وأضاف في حديثه الى ان حكومته تسعى الى منح الاكراد المزيد من الديمقراطية بما نص عليه الدستور التركي. واكد على ان تركيا لا تتراجع الى الوراء في العملية الديمقراطية.[41] كانت نية رجب طيب اردوغان صادقة في المضي باتخاذ اجرآءات عملية في تخفيف القيود عن حرية التعبير ونشاط الجمعيات الكردية . اما ما يخص التعليم فقد تم اعتماد اللغة الكردية كدرس اختياري من ضمن الحصص الدراسية المقررة. وتمت الموافقة على افتتاح اقسام اللغة والادب الكردي في عدد من الجامعات التركية بل اكثر من ذلك استطاع المثقفون الاكراد ولأول مرة من تنظيم مهرجان علني لهم برعاية الحكومة التركية ذات الخلفية الإسلامية برئاسة رجب طيب اردوغان.[42] ويبدوا واضحا ان تلك الاجرآت كان الهدف منها القيام بإصلاحات سياسية واسعة وحقيقية لكي تتوافق مع المعايير الاوربية لحقوق الانسان ومنها الحقوق الثقافية للاكراد في تركيا. استمرت حكومة طيب رجب اردوغان على السير بالانفتاح الديمقراطي بعد ان قررت السماح لعدد من القنوات التلفزيونية والاذاعية والتي بلغ مجموعها (11) قناة بعرض وبث بعض من برامجها باللغة الكردية فقد خصصت في بادئ الامرمدة (60) دقيقة يوميا للقنوات الاذاعية، و (45) دقيقة للقنوات التلفزيونية. وجاء في القرار مراعاة عدم استخدام الرموز او الشعارات للجهات والمنظمات السياسية، واقتصارها على الشعارات الرسمية للحكومة التركية. وفي هذا الصدد تم انتداب موظفين من اللذين يتقنون اللغة التركية لمراقبة بث تلك القنوات من قبل المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون التركي.[43] ادركت حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان ان الوصول الى حل جذري ونهائي للقضية الكردية لا يتحقق الا عن طريق اتخاذ خطوات سياسية واقتصادية واجتماعية. وجاء ذلك على لسان زعيم الحزب ، ففي مقابلة تلفزيونية له، تحدث فيها انه ضد القومية العرقية، ومؤكدا انه في نفس الوقت ضد القومية الدينية، وانه بالرغم من ان نسبة المسلمين من الشعب التركي تصل الى (99.5%) لكن حكومته توفر لغير المسلمين من المسيحيين

واليهود حرية العبادة. ومن الضروري الوقوف على مسافة واحدة من الجميع، وان حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه، لا يؤمن بشيء اسمه القومية الجغرافية ، وذكر ما نصه " نحن مع تركيا بكل جغرافيتها لا تميز بين المحافظات على أساس مكاني وسنحاول ان نقلص الفجوة العمرانية بين المحافظات. وقد انفقنا في جنوب شرق تركيا الذي يشكل الاكراد غالبية مواطنيها اكثر من ثمانية مليارات دولار من اجل تنمية البنية التحتية" [44] وكان من ضمن رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية في إيجاد حل للقضية الكردية، العمل على تقوية تركيا داخليا وخارجيا، من خلال خلق المزيد من الاستقرار والتعايش الاجتماعي والتنمية والنمو وكذلك التوافق السياسي بين القوميات والمذاهب في البلاد والتي تشكل البنية الاجتماعية لها. اما على الصعيد الخارجي فأنها ستعمل على تعزيز الخيارات التركية السياسية والإقليمية والدولية. والتي سيوفر لها القيام بدور مؤثر في مختلف القضايا السياسية الخارجية، وفي الوقت نفسه سوف يعمل على ترسيخ تجربة تركيا الديمقراطية وتوافقها مع الشروط الاوربية.[45] من كل ما تقدم نستطيع القول ان الدوافع والحسابات السياسية للطرفين، وكذلك المتغيرات والتطورات الجارية في الداخل التركي والمنطقة وتحديدا الأزمة السورية وتداعياتها، دفع طيب رجب أردوغان إلى تكليف رئيس الاستخبارات التركية هاكان فيدان لبدء بمفاوضات مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من أجل التوصل معه إلى اتفاق للسلام، وكان غرضه من وراء تلك الخطوة تحقيق جملة من الأهداف، لعل أهمها: [46]

1- التطلع إلى تحقيق انجاز تاريخي، بنزع سلاح حزب العمال الكردستاني بعدما فشلت المؤسسة العسكرية في القضاء عليه عسكريا طوال العقود الثلاثة الماضية، وتحقيق مثل هذا الإنجاز من شأنه تغير وجه تركيا والتخلص من الفكر الكمالي وبناء الجمهورية الثانية التي عمل من أجلها سابقا عدنان مندريس وتورغوت أوزال وقد دفع الاثنان حياتهما ثمناً لذلك [47].

2- كان طموح حكومة طيب رجب أردوغان من وراء ذلك تأمين موافقة حزب السلام والديمقراطية الكردي الذي له (34) نائباً في البرلمان بغية تمرير مشروع الدستور الجديد عبر البرلمان، إذ يحتاج ذلك إلى (367) نائباً في حين ان حزب العدالة والتنمية له (325) نائبا وهو بحاجة إلى أصوات الحزب الكردي سواء لتمرير تعديل الدستور عبر البرلمان أو من خلال الدعوة إلى الاستفتاء الذي يحتاج إلى (330) نائباً، وكان رجب طيب أردوغان يهدف ايضا من وراء تعديل الدستور الجديد، الوصول إلى القصر الرئاسي عام 2014 بنظام رئاسي جديد، يمتلك بموجبه صلاحيات واسعة بما في ذلك حل البرلمان وإقالة رئيس الحكومة ورسم السياسة الخارجية للبلاد[48].

3- كان سعي حكومة انقرة من وراء التوصل الى حل سلمي للقضية الكردية، كسب الاكراد في كل من العراق وسوريا وإيران. ولاسيما في ظل علاقات تركيا الإيجابية مع إقليم كردستان العراق والتي وصلت إلى مستوى التحالف، فضلا عن استثمار المتغيرات والتطورات الجارية في المنطقة وبناء تحالفات جديدة لإقامة نظام إقليمي جديد فيها، يمنح تركيا دورا مركزيا ومؤثرا فيه بموجب خطة وضعها رجب طيب اردوغان مع وزير خارجيته احمد داود أوغلو الذي يعد المنظر الإيديولوجي لسياسة حزب العدالة والتنمية[49].

4- عمل طيب رجب أردوغان على تجنب تركيا ما يمكن تسميته بـ (الربيع الكردي) بعدما أكدت مسيرة ثورات الربيع العربي أن لا دولة في المنطقة بمنأى عنها، وبالتالي فأن ضرورة الانخراط في عملية إصلاح حقيقية تفضي إلى تحقيق الديمقراطية وإلا فإن الانفجار قادم، خصوصاً في ظل الفائدة التي حصل عليها الأكراد من تلك الاوضاع، وتصاعد نفوذ حزب العمال الكردستاني عسكرياً وسياسياً داخل تركيا وخارجها[50].

5- وزيادة على ذلك فان تلك الخطوة ستعمل على حصول تركيا على المزيد من دعم الولايات المتحدة والدول الاوربية والغرب عموماً، وتسويق صورة تركيا كدولة نموذجية ناجحة يمكن الاقتداء بها، وكسب الشارع السياسي في المنطقة على اختلاف توجهاته الفكرية من إسلامية وقومية وليبرالية، لتطبيق سياسة تركية مدروسة، هدفها تعويم النموذج التركي، كدولة إقليمية محورية تعمل على رسم المسارات الإقليمية للمنطقة سياسيا وأمنيا واقتصاديا.[51] في المقابل، فإن عبد الله أوجلان الذي يقضي مدة حكمه بالسجن مدى الحياة، كان يريد أن يكون (نيلسون مانديلا) الأكراد وتحقيق حلمهم في نيل الحقوق والمطالب ولو على مراحل، وطامحا لأن يصبح بطل سلام في نظر العالم بدلاً من أن يكون مصنفا في خانة الإرهاب، وعلى المستوى الشخصي يريد حريته الخاصة [52].

رغم تلك الإجراءات التي اتخذتها حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكردية في تركيا . الا ان الأكراد في تركيا انقسموا إلى تيارين رئيسيين، التيار الأول هو المؤيد لتوجهات حزب العمال الكردستاني المطالب بحكم ذاتي يشابه ما حصل عليه الأكراد في العراق. اما التيار الثاني هو التيار الديني الذي تقبل الاوضاع الجديدة مع مطالبته بإصلاحات ثقافية اوسع في المناطق ذات الغالبية الكردية، وانضم إلى هذا التيار الأكراد الذين انصهروا في المجتمع التركي، لقناعتهم إن في إسطنبول اليوم أكراداً أكثر من عدد الأكراد في ديار بكر. وعليه فإن فكرة الحكم الذاتي تصبح غير ذات معنى هنا. وفي المقابل أصر التيار الأول المدعوم بالسلاح على تقاسم السيادة مع الأتراك في البلاد، وذلك باعتراف دستوري بوجود القومية الكردية، وعَد اللغة الكردية لغة رسمية، مع منح الاكراد حكم ذاتي في جنوب شرقي تركيا، والذي بإمكانه الانضمام بشكل كونفدرالي إلى نظيره في شمال سوريا وشمال العراق، وفق رؤية سياسية وضعها عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني.[53]

ما زالت تركيا ومنذ عام 1999 على مفترق طرق، فالغرب يدعوها للتوصل إلى اتفاق مع الأكراد، من أجل تحويل تركيا إلى دولة إقليمية قوية، بينما التيار القومي يرفض ذلك، ويصر على التمسك بالدولة القومية التركية. ويبدوا ان الأكراد في تركيا منقسمين فيما بينهم، فالأحزاب الكردية الطامحة بحصولها على الحكم الذاتي والتي اتخذت من العمل المسلح لتحقيق هدفها، تحصد أصوات نصف أكراد تركيا فقط، بينما يصر الطرف الثاني على التصويت للأحزاب التركية بمختلف توجهاتها، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية الحاكم، ذو التوجه الإسلامي وبسبب الروابط الدينية. وما دام هذا الانقسام ما زال قائماً في داخل تركيا، فإنه سوف ينعكس حتماً على علاقة حكومة أنقرة بأكراد سوريا، والتحركات الكردية الإقليمية الأخرى[54].

استمرت الحكومة التركية بملاحقة نشطاء الاكراد المعارضين لسياساتها، فقد أصدرت في 20 تشرين الثاني 2020 مذكرات اعتقال بحق البعض منهم بتهمة الإرهاب.والتي تزامنت مع المداهمات التي جرت في ديار بكر واسطنبول وازمير وادميان في اطار تحقيق يستهدف عقد مؤتمر لحزب التجمع الديمقراطي المتهم بصلاته مع حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا. كذلك خضع حزب الشعوب الديمقراطي المعارض هو الاخر لمراقبة من السلطات التركية بسبب صلاته مع حزب العمال الكردستاني. وتم اقالة واعتقال بعض رؤساء البلديات الموالون للأكراد في جنوب شرق تركيا لصلاتهم المفترضة بحزب العمال الكردستاني. ويعتبر حزب الشعوب الديمقراطي ثاني أكبر حزب معارض في البرلمان التركي[55]. كانت وزارة الداخلية التركية قد صرحت في 15 اذار 2021 إنها اعتقلت أكثر من 700 شخص بينهم بعض من أعضاء احد الاحزاب السياسية المؤيدة للأكراد، في عمليات ضد مسلحي حزب العمال الكردستاني في أعقاب مقتل (13) تركيا كانوا رهائن في كردستان العراق [56] . ونتيجة لتلك التداعيات السياسية وازدياد المخاطر في البلاد، فقد سعت حكومة حزب

العدالة والتنمية الحاكم بزعامة رجب طيب أردوغان لإحداث انشقاق بين حزب الشعوب الديمقراطي وأحزاب المعارضة الأخرى التي سبق لها ان تحالفت في الانتخابات البلدية عام 2019 لهزيمة طيب رجب أردوغان([57]).

المبحث الثالث

العقبات والمعوقات المؤثرة في حل القضية الكردية في تركيا

فتحت المحادثات المتبادلة بين الزعيمين طيب رجب اردوغان وعبد الله اوجلان، طرق كثيرة امام التوصل للحل السلمي على الرغم من العقبات الكثيرة من قبل الجانبين التركي والكردي وثمة من ينظر الى الامور من منظار مصالحه الحزبية والانتخابية، فضلا عن الارث السلبي للعلاقة بين الجانبين بانعدام الثقة بينهما، وعليه يمكن القول ثمة عقبات وتهديدات كثيرة تهدد مسيرة السلام التركي – الكردي، ولعل من اهمها([58]).

أولا: رفض المعارضة التركية المتطرفة ولاسيما حزب الحركة القومية للحل السلمي، انطلاقاً من قناعته بأن أي اعتراف بالقضية الكردية يعد خيانة للقومية التركية ويفتح الباب أمام تقسيم البلاد، وعليه بدأت الأوساط القومية التركية تشن حملة غير مسبوقة ضد رجب طيب أردوغان وتدعو إلى محاكمته بتهمة الخيانة والعمل على تقسيم تركيا مع أن حساباته إيديولوجية ومتعلقة بالسلطة([59]). في حين ان موقف حزب المعارضة الرئيسي أي حزب الشعب الجمهوري بزعامة كمال كليجدار أوغلو كان متحفظا، لقناعته الدفينة بأن طيب رجب أردوغان لا يريد الحل السلمي للقضية الكردية بقدر ما يرى في العملية السياسية التي أطلقها وسيلة لفرض هيمنته المطلقة على السلطة والشروع بتأسيس حكم شمولي بقيادته لتحقيق طموحاته الإقليمية. وبالمقابل فان بعض القيادات العسكرية لحزب العمال الكردستاني غير مستعدة للتخلي عن السلاح حتى لو أعلنت موافقتها على الحل السياسي تلبية لرغبة زعيمها عبد الله أوجلان([60])، فهي من خلال الشروط الكثيرة التي طرحتها كفيلة بإفشال العملية السلمية مستقبلا خاصة وأن تلك القيادات لا ترى في اندفاع طيب رجب أردوغان نحو السلام مع حزب العمال الكردستاني سوى مناورة هدفها القضاء على الحزب سياسيا بعدما فشل في ذلك عسكرياً، وتوظيف كل ذلك في خدمة طموحاته وأهدافه السياسية في الداخل والخارج، لاسيما أن رجب طيب أردوغان لم يتخلَّ عن النهج العسكري في التعامل مع الاكراد الذين يحملون السلاح ضده والذي وصفهم بالإرهابيين وقيام الطائرات التركية بقصف مواقع الحزب في داخل تركيا وخارجها، ومعسكراتهم في جبال قنديل الواقعة في المنطقة الحدودية بين تركيا والعراق وإيران([61]).

ثانيا: غياب الثقة بين الطرفين، فالثابت أن لا ثقة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني انطلاقاً من الإرث الدموي بينهما، فالحكومة التركية تنظر إلى الحزب بوصفه تنظيماً إرهابياً يعمل لصالح أجندة إقليمية بتحالفه مع سوريا وإيران وروسيا وحتى إسرائيل، كما ادعت حكومة حزب العدالة والتنمية. بالمقابل فان حزب العمال الكردستاني لا يستبعد أن يكون الهدف من الهجوم الذي قامت به القوات التركية على ايمرالي كان عبارة عن مناورة سياسية([62])، هدفها ضرب الحزب وتفكيكه ودفعه إلى الانقسام مستغلا وضع زعيمه عبد الله أوجلان ، أو لدفعه إلى التخلي عن أوراقه الإقليمية في الصراع الجاري على رسم الخرائط السياسية للمنطقة من جديد، حيث تقوم تركيا بدور وظيفي في الإستراتيجية الأمريكية الغربية الأطلسية حيال منطقة الشرق الأوسط، كما كانت تقوم سابقا بمثل هذا الدور ضد الاتحاد السوفييتي أيام الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، في إطار عضوية تركيا المبكرة في الحلف([63]).

ثالثا: ثمة قناعة تركية بأن الدول الإقليمية وتحديدا إيران وسوريا لن تتوانى عن محاولة إفشال عملية السلام بين تركيا والأكراد انطلاقا من أن مثل هذا السلام سينعكس لصالح تركيا ودورها ونفوذها في المنطقة، وانطلاقا من هذه القناعة فأن حزب العمال الكردستاني يعتقد أن السلام التركي لا يحمل صفة الاستمرارية، وإنما هو مؤقت هدفه كسب المزيد من الأوراق بغية الانتصار في الأزمة السورية، ولعل هذا ما يفسر الشروط التركية ومنها الإصرار على نزع سلاح الحزب قبل تحقيق السلام وإقرار الحقوق القومية الكردية دستورياً والتهرب من مسألة إقرار الحكم الذاتي للأكراد[64] ، وبدلاً من ذلك محاولة تسويق مفهوم حكم الإدارة المحلية في إطار تركيا ككل وليس في المناطق الكردية وحدها، ورفض أي صيغة كردية قومية لهذا الحكم المنشود في مقابل تلك العقبات، ثمة عوامل مشجعة لحل القضية الكردية سلمياً، إذ ليس خافياً على أحد، أن قيادة إقليم كردستان العراق باتت طرفاً مباشراً في تلك العملية، بعد ان قام الحزبان الكرديان الرئيسيان، الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني بدور الوساطة بين الجانبين وتقديم التسهيلات اللازمة للجمع بينهما وكذلك تقديم ما يشبه الأفكار والضمانات، لما تمتلكه قيادة الإقليم بعلاقة جيدة بالطرفين، وقد كان لافتا الدور الذي قامت به حينما نجحت في الإفراج عن ثمانية جنود أتراك من أصل (139) أسرهم حزب العمال الكردستاني.[65] الى جانب ذلك، كان لكل من الولايات المتحدة والدول الاوربية موقفا مماثلا بالتشجيع على التوصل الى اتفاق بين الجانبين والذي انطلق أصلاً بعد استقبال الرئيس الأمريكي باراك أوباما في واشنطن قياديين من حزب السلام والديمقراطي الكردي وحزب المجتمع الديمقراطي، وعلى إثر ذلك سمحت الحكومة التركية لقيادات الحزبين بزيارة عبد الله أوجلان في السجن، كما استقبل طيب رجب أردوغان النائبة الكردية الشهيرة ليلى زانا التي قضت عشر سنوات في السجن[66].

قام حزب العمال الكردستاني باطلاق سراح ثمانية جنود ومسؤولين أتراك كبادرة حسن نية من جانبه ودليل على مدى التزامه بتعليمات قائده عبد الله أوجلان الذي أطلق أولى خطوات الحل في عيد نوروز الذي يعتبر العيد القومي للأكراد [67]، على أن تقابل الحكومة التركية هذه الخطوة بخطوة مماثلة، تتمثل بالإفراج عن مئات المعتقلين الأكراد الذين تجاوز عددهم ثمانية آلاف معتقل في السجون التركية. لكن إطلاق خطوات من باب حسن النية وتعزيز الثقة شيء والحل السلمي الحقيقي شيء أخر. فثمة خلافات كبيرة تصل إلى حد التناقض على مستوى الرؤى والبرامج والتطلعات فان حكومة حزب العدالة والتنمية كانت تتطلع ان يقوم حزب العمال الكردستاني بسحب مقاتليه الذين يقدر عددهم بنحو ستة آلاف من الأراضي التركية إلى شمال العراق ونزع سلاحه[68]، وعودة عناصره الذين هم من اكراد تركيا إلى الداخل التركي بموجب عفو تصدره الحكومة التركية لاحقا دون أن يشمل ذلك القادة الذين تريد تركيا تأمين أماكن لجوء لهم خارج المنطقة، كما ارادت تركيا من الحزب، التخلي عن أي شعارات أو برامج لها علاقة بالحكم الذاتي. كل ذلك مقابل الاعتراف ببعض الحقوق الثقافية واللغوية دون الاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في البلاد[69]، وعدم البت بمصير عبد الله أوجلان والذي ربما يوضع تحت الإقامة الإجبارية، والاعتراف بالحكم المحلي في عموم تركيا، على أن يكون تحقيق تلك الخطوات بمراحل عدة وعلى مدى طويل[70]. اعتبر الاكراد أن مسألة الحكم الذاتي هو حق من الحقوق المشروعة للشعب الكردي، وانه يجب الاعتراف بهم دستوريا مع حقهم بالتعليم بلغتهم الأم وليس مجرد حق التعلم بها كأي لغة أجنبية أخرى مثل الانكليزية والفرنسية، وطالبوا الحكومة التركية بان يشمل العفو جميع عناصر الحزب بما في ذلك قادة حزب العمال الكردستاني، وان يجري تحويل عناصره إلى قوة شرطة محلية في المنطقة الكردية[71]،وان تتوج

الخطوات المذكورة بالإفراج عن زعيمهم عبد الله أوجلان وضمان حريته، وان يكون تنفيذ جميع تلك الخطوات بضمانات محلية ودولية، محليا عبر تشكيل لجان حكومية وبرلمانية أطلق عليها عبد الله أوجلان حسب وثيقة تم تسريبها من السجن بعنوان (لجنة الوفاق وتقصي الحقائق) مهمتها دراسة جميع الملفات وإيجاد الحلول لها. بمشاركة هيئات دولية وجهات من الولايات المتحدة والدول الاوربية في المساهمة والإشراف على هذه الخطوات والتي يمكن إيجازها بـ :[72]

1- اتخاذ خطوات متبادلة مثل إطلاق سراح الأسرى الموجودين لدى الطرفين كمبادرة حسن نية .

2- توقف السلطات التركية عملياتها العسكرية وحملات التمشيط وإعلان حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار وتشديد الرقابة وعدم الانجرار إلى الاستفزازات كما حصل في أثناء اغتيال ثلاثة أعضاء من حزب العمال الكردستاني[73].

3- تهيئة الرأي العام التركي والكردي للحل السياسي السلمي .

4- يقوم الطرفان بتشكيل لجان مهمتها رفع العراقيل القانونية أمام بنود الحل، منها تشكيل مؤسسة عفو على أن يكون تنفيذ تلك الخطوات بمراقبة مجلس يتألف من مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوربية وإقليم كردستان العراق وتركيا، كأطلاق المعتقلين والأسرى، وسحب القوات العسكرية إلى الخارج، ومن ثم العودة إلى الداخل سراح جميع بعد صدور العفو.[74]

5- البدء بإقرار حقوق الاكراد دستوريا، وتحديد مصير عبد الله أوجلان الذي طلب إطلاق سراحه بموجب مرافعة أعدها لتقديمها إلى لجنة الوفاق وتقصي الحقائق .

الا ان حزب العمال الكردستاني، سرعان مانقض الاتفاق، واندلعت من جديد الاشتباكات بين الطرفين، الامر الذي أدى الى عبور نحو 2000 عنصر تابعين لحزب العمال الكردستاني إلى شمال العراق والتي شكلت أزمة بين العراق وتركيا مرة أخرى[75]. وفي أواخر 2013، شرعت الحكومة التركية بمحادثات جديدة مع عبد الله أوجلان من داخل سجنه للاتفاق على وقف إطلاق النار وجرى تسهيل التواصل بينه وبين قيادات حزب العمال الكردستاني . بموجبها تم التوصول مرة أخرى، الى اتفاق انتقل على اثره عناصر من مسلحي حزب العمال الكردستاني من تركيا الى العراق، الا ان حكومة بغداد اعترضت على ذلك بشدة.[76] انهارت الهدنه مرة اخرى بين الطرفين في عام 2015 عقب شن غارات تركية استهدفت عناصر من حزب العمال الكردستاني لتعلن اندلاع القتال مجدداً بين الحكومة التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني خصوصا بعد أعقاب تفجير انتحاري نفذه من يشتبه بأنهم من مقاتلي داعش، والذي أسفر عن مقتل ما يقرب من ثلاثين كرديا بالقرب من الحدود السورية[77] .ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز 2016، توترت العلاقة بين السلطات التركية من جهة وبين الأحزاب الكردية ومنها حزب الشعب الديمقراطي الكردي. [78] لتستمر القضية الكردية في تركيا بدون حل جذري لها،رغم محاولات حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة زعيمها طيب رجب اردوغان والتي حاولت طرح رؤى جديدة لايجاد حل نهائي لها من خلال الانفتاح على الاكراد ومنحهم بعض الحقوق مثل استخدام لغتهم في مجال التعليم والقيام بالانشطة الثقافية وكذلك اقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية في مناطقهم، الا ان أسلوب العنف كان له الغلبة في افشال تلك المساعي والتي كان أساسها فقدان الثقة بين الجانبين فضلا عن التدخلات الإقليمية والدولية التي سعت الى افشال أي حل سلمي للقضية الكردية في تركيا ، والمستمرة لعقود دون التوصل الى ايجاد حل نهائي لها .

الهوامش

(1) دهام محمد دهام الغراوي، الأقليات والامن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر،عمان،2003،ص 204.

(2) رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية (2002-2014)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،20116، ص78.

(3) إبراهيم الداقوقي، اكراد تركيا،دار المدى للدراسة والنشر،دمشق،2003،ص148.

(4) محمد صدق الصيور، الصراع في الشرق الاوسط والعالم العربي، دار الامين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006،ص89.

(5) فؤاد حمة خورشيد مصطفى، القضية الكردية في المؤتمرات،هولير،2001،ص54.

(6) محمد صدق الصيور، المصدر السابق، ص 89.

(7) سعد ناجي جواد ، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت ، الدار العربية للعلوم، 2005،ص44.

(8) هاينتس كرامر،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر،مكتبة العبيكان،الرياض، 2001، ص 80.

(9) إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص 182.

(10)بيار مصطفى سيف الدين ، المسألة الكردية في العلاقات الامريكية – التركية 1991-1999، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة الموصل، 2009،ص120.

(11) بيار مصطفى سيف الدين ، تركيا وكوردستان العراق، الجاران الحائران، دار الزمان ،دمشق، 2009،ص146.

(12) هنري باركي وغراهام فولر، المسألة الكردية في تركيا، انعطافات حاسمة وفرص ضائعة، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد66، تشرين الاول 1979، ص 21.

(13)- جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998،ص176-177.

(14)نوال عبد الجبارسلطان ظاهرالطائي، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007، ص71.

(15)Michael.M.Gunter,The Kurds and the future of Turkey, New York,1997,pp75-76

(16)بله.جه.شيركوه، القضية الكوردية ماضي الكرد وحاضرهم، دار الكاتب للنشر، بيروت، 1986، ص 12.

(17)صلاح سعد الله، المسألة الكوردية في تركيا مرحلة جديدة، مطبعة شفيق، بغداد، 2003،ص 67.

(18)احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص481.

(19) بله جه.شيركوه، المصدر السابق، ص100.

(20) مجموعة مؤلفين، الحوار العربي – التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2010، ص63-64.

(21) جيرارد جالديان، المأساة الكوردية، ترجمة عبد السلام النقشبندي، دار ئاراس، أربيل، 2007،ص 74.

(22) مجموعة مؤلفين،المصدر السابق، ص 66.

(23) ديفيد ماكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت،2004، ص 324.

(24) فيليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر، قبرص، 1993، ص53-55.
(25) محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2001، ص107.
(26) نوال عبد الجبارسلطان ظاهرالطائي، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا،ص 71.
(27) جلال ورغي، الحركة الاسلامية التركية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص46.
(28) انروا .ج. تابلير و سونير كاجابتاي، كيف يمكن لواشنطن العمل مع تركيا حيال سوريا، ترجمة علي البديري، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد36 ،كانون الاول 2011، ص 205.
(29) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص111.
(30) فلاديميرايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني، دارحوران للطباعة،دمشق، د.ت، ص 335-336.
(31) مجموعة مؤلفين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 97 -98.
(32) اريك زوركر ، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة عبداللطيف الحارس، دار المدى الاسلامي، بيروت،2013، ص450.
(33) فيليب روبنس، المصدر السابق، ص 54.
(34) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 350.
(35) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي،المتغيرات السياسية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007، ص 112.
(36) المصدر نفسه، ص 128.
(37) رائد مصباح ابو دابر ، استراتيجية تركيا شرق اوسطيا ودوليا في ضوء علاقاتها باسرائيل، ، بيروت، 2013، ص 305-306.
(38) شبكة المعلومات الدولية https://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sal/b-mushacat-3395.htm
(39) توماس باتريك كارول، حزب العدالة والتنمية هل هو نمط من أنماط الديمقراطية الإسلامية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، نشرة استخبارات الشرق الأوسط، دمشق، 2002، ص11.
(40) Gül Arikan Akdas, Adalet ve Kalkinma Partisi: Kürt Sorununu Yeniden Tanimlamak ve Türkiye'nin Degisen Ortadogu Politikasi (2002-2011), Hetit Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsù Dergisi - Yil 10, Sayi 1, Haziran 2017, s. 12
(41) MEHMET BARLAS, Basbakan' in Diyarbakir Konusmas 2005, SABAH Gazetesi, 17.12.2000.
(42) https://www.sabah.com.tr/siyaset/2009/12/17/basbakanin_2005te_diyarbakirdaki konusmasi
(43)صحيفة الشرق الأوسط (السعودية) في 6 تشرين الثاني 2003.
(44)معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا (سلسلة دراسات واوراق بحثية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2011، ص31-32.
(45)لقاء تلفزيوني في قناة الجزيرة الفضائية،مع رئيس الحكومة التركية طيب رجب اردوغان، 30 نيسان2008.
(46)معمر خولي، المصدر السابق، ص 32.

(47)وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين 1950 – 2000، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص 240-241.

(48)انيس الدغيدي، الأقطاب الثلاث، مصر وايران وتركيا، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 54.

(49) ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، 1988، ص78.

(50)محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، بيروت، 1946، ص 32-33.

(51)(50)عبد الرحمن قاسملوا ، كردستان والاكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت ، 1970، ص70.

(52)خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية- التركية ، مطبعة الرايه، بغداد، د.ت، ص 80.

(53)احمد باكسي ديمومة الشعب الكردي في وطنه كردستان منذ اقدم العصور، مجلة الحوار، العدد 24-25، صيف وخريف 1999، ص 60 -61.

(54)سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (1939 -1945)، دار دجلة للنشر، الأردن، 2009، ص48- 49.

(55)ابراهيم خليل احمد و خليل علي مراد، تركيا وايران، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل ، 1992، ص ص320-321.

(56)حسين بسلي وعمر اوزباي ، رجب طيب اردوغان، قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص ص 67-68.

(57)وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص 176- 177.

(58)مليحة نباي التونيشيك، تركيا من منظور عربي، ترجمة عبدالاله النعيمي، بغداد، 2011، ص20.

(59)محمود السيد الدغيم، اوجلان سيرته واسراره ونضاله، مجلة الشاهد السياسي، لندن، 14 – 20 اذار،1999، ص93.

(60)جلال معوض، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 227،كانون الثاني ، 1998،ص 67- 68.

(61)حسن بكر احمد، العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 41، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص 92.

(62)عمر تشبنار، سياسات تركيا في الشرق الاوسط بين الكمالية والعثمانية، مركز الشرق الاوسط، مؤسسة كارينغبي للسلام الدولي، واشنطن، 2007، ص 70.

(63)محمد نور الدين، الاقليات الدينية والعرقية في تركيا، المجتمع والكيان والتحديات، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 24، نيسان،1998، ص 81.

(64)محمد نور الدين ، تركيا وسوريا، نهاية العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون الاوسط ، العدد 139، بيروت، 2011، ص 79-80.

(65)محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مجلة شؤون سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 5، بروت، 2012، ص77.

(66) How many Kurds live in Turkey? by Tarhan Erdem, Hurriyet Daily News.April, 26, 2013

(67) I bid, pp.44-46.

(68) **Van Bruinessen M. Aslini inkar eden haramzadedir": The Debate on the Ethnic Identity of the Kurdish Alevis. InSyncretistic Religious Communities in the Near East. Collected Papers of the International Symposium" Alevism in Turkey and Comparable Syncretistic Religious Communities in the Near East in the Past and Present. Berlin 1995 Apr 14 Vol. 76. p. 13.**

(69) **ibid , p. 14.**

(70)سكاي نيوز عربية ،حملة اعتقالات واسعة تطال عشرات الأتراك.. والتهمة الإرهاب،20 تشرين الثاني2020.

(71)وكالة سويس إنفو الإخبارية، أنقرة تعتقل مئات المعارضين الأكراد بعد مقتل 13 تركيا بالعراق، 15 شباط 2021.

(72) **Denise Natali, The Kurds And the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, And Iran. Syracuse University Press, 2005.**

(73) **Ferhad Ibrahim، The Kurdish Conflict in Turkey: Obstacles and Chances for Peace and Democracy. LIT Verlag Münster,2000.**

(74) **Lois Whitman, The Kurds of Turkey: Killings, Disappearances and Torture. Human Rights Watch, 1993.**

(75) **Metin Heper , The state and Kurds in Turkey: the question of assimilation. Palgrave Macmillan,2007.**

(76) **Michael M. Gunter , The Kurds in Turkey: A Political Dilemma. Westview Press,1990.**

(77) **Henri J. Barkey , Turkey's Kurdish Question, Rowman & Littlefield Publishers1 January 2000.**

(78) **Nicole F. Watts , Activists in Office, Kurdish Politics and Protest in Turkey, University of Washington Press8 November 2010.**

(79) **Stavroula Chrisdoulaki, The Kurdish Issue in Turkey, GRIN Verlag, 1 December 2010.**

قائمة المصادر

أولا ـ الكتب :

أ ـ الكتب العربية :

- إبراهيم الداقوقي، اكراد تركيا،دار المدى للدراسة والنشر،دمشق،2003.
- ابراهيم خليل احمد و خليل علي مراد، تركيا وايران، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل ، 1992.
- ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، 1988.
- انيس الدغيدي، الأقطاب الثلاث، مصر وايران وتركيا، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
- بله.جه.شيركوه، القضية الكوردية ماضي الكرد وحاضرهم، دار الكاتب للنشر، بيروت، 1986.
- بيار مصطفى سيف الدين ، تركيا وكوردستان العراق، الجاران الحائران، دار الزمان ،دمشق، 2009.
- توماس باتريك كارول، حزب العدالة والتنمية هل هو نمط من أنماط الديمقراطية الإسلامية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، نشرة استخبارات الشرق الأوسط، دمشق، 2002.

- جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- جلال ورغي، الحركة الاسلامية التركية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010.
- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية- التركية ، مطبعة الرايه، بغداد، د.ت.
- دهام محمد دهام الغراوي، الأقليات والامن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر،عمان،2003.
- رائد مصباح ابو دابر ، استراتيجية تركيا شرق اوسطيا ودوليا في ضوء علاقاتها باسرائيل، ، بيروت، 2013.
- رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية (2002-2014)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،20116.
- سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (1939 -1945)، دار دجلة للنشر، الأردن، 2009.
- سعد ناجي جواد ، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت ، الدار العربية للعلوم، 2005.
- صلاح سعد الله، المسألة الكوردية في تركيا مرحلة جديدة، مطبعة شفيق، بغداد، 2003.
- عبد الرحمن قاسملوا ، كردستان والاكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت ، 1970.
- عمر تشبنار، سياسات تركيا في الشرق الاوسط بين الكمالية والعثمانية، مركز الشرق الاوسط، مؤسسة كارينغبي للسلام الدولي، واشنطن، 2007.
- فؤاد حمة خورشيد مصطفى، القضية الكردية في المؤتمرات،هولير،2001.
- مجموعة مؤلفين، الحوار العربي – التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2010.
- مجموعة مؤلفين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.
- محمد صدق الصيور، الصراع في الشرق الاوسط والعالم العربي، دار الامين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006.
- محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، بيروت، 1946.
- محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2001،
- معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا (سلسلة دراسات واوراق بحثية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي،المتغيرات السياسية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007.
- نوال عبد الجبارسلطان ظاهرالطائي، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007.

- وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين 1950 – 2000، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006.
- وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت، 2006.

ب ـ الكتب المترجمة:

- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010.
- اريك زوركر ، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة عبداللطيف الحارس، دار المدى الاسلامي، بيروت،2013.
- جيرارد جالديان، المأساة الكوردية، ترجمة عبد السلام النقشبندي، دار ئاراس، أربيل، 2007.
- حسين بسلي وعمر اوزباي ، رجب طيب اردوغان، قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.
- ديفيد ماكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت،2004.
- فلاديميرايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني، دارحوران للطباعة،دمشق، د.ت.
- فيليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر، قبرص، 1993.
- مليحة نباي التونيشيك، تركيا من منظور عربي، ترجمة عبدالاله النعيمي، بغداد، 2011.
- هاينتس كرامر،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر،مكتبة العبيكان،الرياض، 2001.

ج ـ الكتب الأجنبية :

- Denise Natali, The Kurds And the State, Evolving National Identity in Iraq, Turkey, And Iran. Syracuse University, 2005.
- Ferhad Ibrahim ، The Kurdish Conflict in Turkey, Obstacles and Chances for Peace and Democracy, LIT Verlag Münster,2000.
- Fuller, Graham E., Henri J. Barkey, Turkey's Kurdish Question, Rowman & Littlefield Publishers, United States, 2000.
- Lois Whitman, The Kurds of Turkey Killings, Disappearances and Torture. Human Rights Watch, 1993.
- Michael Gunter, The Kurds in Turkey, a political dilemma, Avalon Publishing, United Kingdom, 1990.
- Michael.M.Gunter,The Kurds and the future of Turkey, New York,1997.

- Nicole F. Watts , Activists in Office, Kurdish Politics and Protest in Turkey, University of Washington, United States, 2010.
- Stavroula Chrisdoulaki, The Kurdish Issue in Turkey, GRIN Verlag, Germany, 2010.
- Van Bruinessen M. Aslini inkar eden haramzadedir, The Debate on the Ethnic Identity of the Kurdish Alevis, InSyncretistic Religious Communities in the Near East. Collected Papers of the International Symposium, Alevism in Turkey and Comparable Syncretistic Religious Communities in the Near East in the Past and Present, Berlin, 14 April 1995, Vol. 76.

ثانيا ـ الرسائل الجامعية:

- بيار مصطفى سيف الدين ، المسألة الكردية في العلاقات الامريكية – التركية 1991-1999، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة الموصل، 2009.

ثالثا ـ البحوث المنشورة:

أـ العربية:

- احمد باكسي ديمومة الشعب الكردي في وطنه كردستان منذ اقدم العصور، مجلة الحوار، العدد 24-25، صيف وخريف 1999.
- انروا .ج. تابلير و سونير كاجابتاي، كيف يمكن لواشنطن العمل مع تركيا حيال سوريا، ترجمة علي البديري، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد36 ،كانون الاول 2011.
- جلال معوض، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 227،كانون الثاني ، 1998.
- حسن بكر احمد، العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 41، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009.
- محمد نور الدين ، تركيا وسوريا، نهاية العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون الاوسط ، العدد 139، بيروت، 2011.
- محمد نور الدين، الاقليات الدينية والعرقية في تركيا، المجتمع والكيان والتحديات، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 24، نيسان،1998،.
- محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مجلة شؤون سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 5، بروت، 2012.
- محمود السيد الدغيم، اوجلان سيرته واسراره ونضاله، مجلة الشاهد السياسي، لندن، 14 – 20 اذار،1999.
- هنري باركي وغراهام فولر، المسألة الكردية في تركيا، انعطافات حاسمة وفرص ضائعة، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد66، تشرين الاول 1979.

ج ـ الأجنبية:

- Gül Arikan Akdas, Adalet ve Kalkinma Partisi, Kürt Sorununu Yeniden Tanimlamak ve Türkiye'nin Degisen Ortadogu Politikasi (2002-2011), Hetit Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsù Dergisi - Yil 10, Sayi 1, Haziran 2017, تركي

- Metin Heper, The state and Kurds in Turkey, The question of assimilation, New York, Palgrave Macmillan, 9 Nov 2007.

رابعا ـ الصحف:

أ ـ الصحف العربية :

ـ صحيفة الشرق الأوسط (السعودية) في 6 تشرين الثاني 2003.

ب ـ الصحف الأجنبية :

- How many Kurds live in Turkey? by Tarhan Erdem, Hurriyet Daily News, 26 April 2013.

- Mehmet Barlas, Basbakan' in Diyarbakir Konusmas 2005, Sabah Gazetesi, 17 December 2000.

خامسا ـ القنوات الفضائية والوكالات الإخبارية:

- **سكاي نيوز عربية ،حملة اعتقالات واسعة تطال عشرات الأتراك.. والتهمة الإرهاب،20 تشرين الثاني 2020.**
- **لقاء تلفزيوني في قناة الجزيرة الفضائية،مع رئيس الحكومة التركية طيب رجب اردوغان، 30 نيسان2008.**
- **وكالة سويس إنفو الإخبارية، أنقرة تعتقل مئات المعارضين الأكراد بعد مقتل 13 تركيا بالعراق، 15 شباط 2021.**

سادسا ـ شبكة المعلومات الدولية:

- https://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sal/b-mushacat-3395.htm
https://www.sabah.com.tr/siyaset/2009/12/17/basbakanin _2005te_diyarbakirdaki konusmasi

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 221-241

The vision of the government of the Justice and Development Party in resolving the Kurdish issue in Türkiye

Asst.Proof. Emad Neamah Alabadi
Al-Mustansiriyah University\ College of Basic Education
Department of History
emadalabadi.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract :

Since the end of World War I, which resulted in the establishment of the Turkish Republic in 1923, the Kurdish issue in Turkey has not found a final solution by successive governments until now. This is due to the lack of trust between the government on the one hand and the Kurdish leaders on the other. In addition to the complications that accompanied it, the most prominent of which was the policy of denial, exclusion, and mutual violence, which was a permanent advocacy for it. Not to mention the Kemalist ideology that arose on the principle of Turkish nationalism and its denial of the culture of national pluralism in Turkey and the lack of recognition of the social and historical realities of the Kurds in southeastern Turkey, who number about Approximately (15) million They were called "Mountain Turks" instead of the Kurds, and they were prevented from using their language and confiscating their culture, which led to them carrying out many revolutions against the Ankara government, which it could not put down by force of arms over the past decades. As soon as the Justice and Development Party came to power in 1922, it sought to find a solution to the Kurdish issue by initiating direct negotiations with Abdullah Ocalan, the leader of the Kurdistan Workers' Party, to reach a settlement according to the vision of the Justice and Development Party based on achieving security, stability, internal peace, and achieving comprehensive economic advancement in the country.

Nevertheless, this step faced many obstacles and obstacles, the most prominent of which is the nationalist trend's insistence on not recognizing the political and cultural rights of the Kurds, as well as the regional and international external interference, which had a role in not reaching a comprehensive settlement, which led to renewed acts of violence and fighting between the two parties. The research was divided into three main sections, the first topic was titled (the conditions of the Kurds in Turkey under the rule of the Kemalists) and the second topic was titled (the procedures of the government of Tayyip Erdogan and his party to solve the Kurdish issue). The third topic was titled (obstacles and obstacles affecting the solution of the Kurdish issue in Turkey) as well as a conclusion in which the most important conclusions reached by the research were mentioned, and the research relied on many diverse Arab and foreign sources included in the list of sources.

Keywords: Justice Party, Kurds, Ogolan, Erdogan.